الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

القانون المدني

Civil Law

الدكتور محمد علي المليجي

كلية القانون – القانون الخاص

المحاور

- المخرجات المتوقعة من الدرس
- المقدمة.
- قانون حماية المستهلك.
- معايير السلامة والصحة
- معايير السلامة الغذائية.

المخرجات المتوقعة من الدرس

- بعد إتمام هذا المقرر يتوقع من الطاب أن يكون قادراً:

1- التعرف على ماهية قانون حماية المستهلك.

2- التعرف على معايير السلامة الغذائية والصحية في قانون حماية المستهلك.

3- التعرف معاير السلامة الزراعية.

المقدمة

- في مجال السلطات التنظيمية التي توفر من أجل (شمول معظم أو كل الدول المتقدمة ذات الاقتصادات السوق الحر).

حماية المستهلك هي مجموعة من القوانين والتنظيمات المصُممة لضمان حقوق المستهلك وضمان التجارة العادلة، والمنافسة والمعلومات الدقيقة في السوق. تلك القوانين صُممت لمنع الأعمال التي تتعلق بالغش أو الممارسات غير العادلة للحصول على مزايا أكثر من المنافسين الآخرين. كما توفر حماية إضافية للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

قوانين حماية المستهلك هي شكل من أشكال القوانين الحكومية التي تهدف لحماية حقوق المستهلكين. على سبيل المثال، قد تطلب الحكومة من الشركات كشف مفصل بالمعلومات عن المنتجات وخاصة في المناطق التي يعتبر بها السلامة والصحة العامة مشكلة، مثل الطعام.

المقدمة

- ترتبط حماية المستهلك بفكرة حقوق المستهلك وتكوين منظمات المستهلك، التي تساعد المستهلكين لإتخاذ قرارات صحيحة في السوق والحصول على مساعدة بتقديم شكاوى المستهلك. المنظمات الأخرى التي تدعم حماية المستهلك تشمل المنظمات الحكومية ومنظمات التنظيم الذاتي للأعمال مثل هيئات ومنظمات حماية المستهلك، ديوان المظالم ولجنة التجارة الفيدرالية في أمريكا ومكاتب أفضل الأعمال في أمريكا وكندا وغيرهم.

المقدمة

- يُعرف المستهلك بأنه شخص يحصل على سلع وخدمات للاستخدام المباشر أو الملكية بدلاً من إعادة بيعها أو استخدامها في الإنتاج والتصنيع.
- كما يمكن حماية مصالح المستهلك من خلال تعزيز أو تشجيع المنافسة في الأسواق والتي تخدم المستهلكين بشكل مباشر أوغير مباشر، بما يتوافق مع الكفاءة الاقتصادية، ولكن يتم التعامل مع هذا الأمر بقانون المنافسة. كما يمكن التأكيد على حماية المستهلك بواسطة منظمات وأفراد غير حكومية مثل نشاط المستهلك.

ماهية قانون حماية المستهلك

- قانون حماية المستهلك أو قانون المستهلك يعد تابعاً للقانون المدني الذي ينظم العلاقات القانونية الخاصة بين الفرد المستهلك وبين قطاع الأعمال الذي يبيع البضائع ويقدم الخدمات. وتغطي حماية المستهلك مجالاً واسعاً من المواضيع، بما فيها (دون حصر) مقاضاة المنتجات، حقوق الخصوصية، ممارسات تجارية غير عادلة، الاحتيال، سوء تعريف للمنتجات. وغير ذلك من تداخلات المستهلك/التاجر.

ماهية قانون حماية المستهلك

- ويتعامل مع العلاقات المالية وخدمة سلامة المنتجات والعقود وتنظيم سداد الفواتير والتسعير ورد البضائع وغيرها.

وقد تفرض قوانين حماية المستهلك وضع ملاحظات للمستهلك كالتنبيهات التي تعلن في كل أماكن تصليح السيارات في كاليفورنيا، وتتنوع القوانين الخاصة بالمستهلك فمنها قانون ممارسات سداد الديون العادلة Fair Debt Collection Practices Actفي الولايات المتحدة" وقوانين مالية أخرى تتصل بالاعتمادات، وفي معظم الولايات يوجد مديرية شؤون المستهلك وتعمل على تنظيم بعض الصناعات وحماية المستهلكين المستخدمين لخدماتها.

ماهية قانون حماية المستهلك

فمديرية شؤون المستهلك في كاليفورنيا تنظم 2.3 مليون مهني من 230 مهنة مختلفة عبر أربعين وحدة تتبع لها. كما تشجع المستهلكين على العمل المباشر ومن أهم القوى الأهلية: شبكة عمل مستهلكي الخدمات Utility Consumers' Action Network، الاتحاد الفدرالي للمستهلك في كاليفورنيا Consumer Federation of California، وبيت خبرة حقوق الخصوصية.

ماهية قانون حماية المستهلك

- أما الاتحاد الأوربي فقد أصدر العديد من القوانين التوجيهية التي تطلب من الدول الأعضاء تنظيم حماية المستهلك إلى مستوى معين. وأهمها القانون التوجيهي للممارسات التجارية غير العادلة Unfair Commercial Practices Directiveوالقوانين التوجيهية للشروط العقدية غير العادلة Unfair Contract Terms 93/13/ECوللتجارة الإلكترونية Electronic Commerce، ويوجد المفوض الأوربي لحماية المستهلك أما في ألمانيا فقد اعتمدت قوانين حماية مأخوذة وفقاً للقوانين التوجيهية للاتحاد الأوربي وقد ضم بعضها إلى مدونة القانون المدني الألماني.

ماهية قانون حماية المستهلك

- وفي التاريخ الإسلامي عرف مبدأ حماية المستهلك عن طريق تحريم الغش ومتابعته في الأسواق (من غش فليس منا) كما حرمت التجارات والعقود التي قد تؤدي للممارسات غير عادلة (لا يبع بعضكم على بيع بعض) والعقود غير الواضحة النتائج (كبيع الثمر على الشجر قبل أن يبدو صلاحه) واعتمدت مبادئ منها إزالة الجهالة المفضية للتنازع من شروط العقد أو صفة البضاعة، كما عرفت حماية المستهلك على النطاق العملي الرسمي والشعبي بالحسبة، ووفق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ماهية قانون حماية المستهلك

أما الدول العربية المعاصرة فقد بدأت من قريب باعتماد الهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية لحماية المستهلك وتتواجد في معظم البلاد العربية كدول الخليج ومصر وسورية والأردن ولبنان وغيرها. وقد نشأت في مصر بعض الانشطة الأهلية التي ترتبط بحماية المستهلك ومواجهة الغلاء والاستغلال والجشع، ومن أشهرها منتدى المستهلك المصري ويحرره المستهلكون بأنفسهم ويحاولون تنشيط حركة منظمة وموحدة للمستهلك المصري، بإحياء حركة تعاونية طبقا للمعايير العالمية وتعزيز الرقابة الشعبية على الأسواق، عن طريق شهادة جودة تمنحها منظمات وجمعيات حماية المستهلك للسلع والخدمات التي تلتزم بالجودة المناسبة والسعر العادل.

ماهية قانون حماية المستهلك

يمكن للحكومات ان تشرع قوانين خاصة ليعتمد عليها المستهلكين في تقييم البضائع المطروحة للاستهلاك ولتحقيق ذلك يجب أن تكون للسلع المعروضة مواصفات معلنة ومصرح بها من الجهات ذات العلاقة.

وعلى الحكومة وجهاتها الرسمية كهيئات المواصفات والوزرات المختلفة وشبه الرسمية والجامعات متابعة المنتجات والتأكد من مطابقتها للمواصفات المعلنة وكذلك مطابقتها لبطاقة مكونات أو مواصفة السلعة المجهزة.

ويقع على المجتمع الأهلي واجب معرفة حقوقه ومتابعتها والدفاع عنها وإيجاد جمعيات أو هيئات مستقلة غير ربحية للمتابعة وطلب المقاضاة وتطبق الجزاء، ومن أهم فعاليتها توعية المستهلكين وتعريفهم بالمخاطر التي تحيط بهم.

ماهية قانون حماية المستهلك

من أهم الشخصيات التي انتهجت أسلوب الدفاع عن المستهلكين هو الشخصية الأمريكية العربية الجذور السيد رالف نادر اللبناني الأصل والذي تابع العديد من القضايا مع المنتجين أهمها حول السيارة لشركة شوفرلية المعروفة باسم كورفير.

توجد مشكلة في بعض بلدان العالم الثالث تتصل بالضعف الإداري وانتشار الفساد مما يؤدي لخداع المستهلكين وتجهيزهم بسلع غير مطابقة للمواصفات أو ذات أسعار لا تتناسب مع سعرها العالمي بحجج مختلفة سببها في الحقيقة الفساد الإداري أو الفساد المالي.

ماهية قانون حماية المستهلك

قانون حماية المستهلك فى أستراليا

- في أستراليا تُعنى لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية أو وكالات الدولة الفردية لشؤون المستهلك بحماية حقوقه، وتكون الهيئة الأسترالية للأوراق المالية والاستثمارات مسؤولة عن تنظيم الخدمات المالية والمنتجات من أجل حماية المستهلك.

قانون حماية المستهلك في نيجيريا

- وبالنسبة لنيجيريا، تأخذ الحكومة على عاتقها واجب حماية شعبها من أي أذى قد يُلحق بصحتهم أثناء استخدام أو شراء ما يلبي حاجاتهم اليومية، وفي ظل ذلك أُنشئ المجلس النيجيري لحماية المستهلك بموجب قانون صادر عن البرلمان، وتحدد هدفه في حماية مصالح المستهلك وتعزيزها من خلال التثقيف حولها وتعليمها وفرضها فيما يخص جميع المنتجات والخدمات.

ماهية قانون حماية المستهلك

- أي أنه بالمختصر مفوّض بإزالة البضائع الخطرة وغير المحققة للمستوى المطلوب من الأسواق، بالإضافة إلى التدارك السريع لشكاوى المستهلكين واعتراضهم على الغش، والممارسات غير العادلة والاستغلال.

قانون حماية المستهلك في الهند

- أما في الهند يتضمن القانون مادة لحماية المستهلك صدرت عام 1986، وأُنشئت بموجبها منتديات منفصلة لتدارك خلافات المستهلك في كل منطقة على امتداد البلاد، حيث يتوجه المستهلك لتقديم شكواه على ورقة بسيطة وبرسوم رمزية للمحاكم، ومن ثم سينظر فيها الموظف المشرف على مستوى المنطقة، علماً أن الشكاوى يمكن أن تُقدم سواءً على بضاعة أو خدمة ما.

ماهية قانون حماية المستهلك

- وتكون الإجراءات في هذه الهيئات التحكيمية أقل رسمية وأكثر لطفاً مع الناس نسبياً، كما أنها تستغرق زمناً أقصر لحسم خلاف لمستهلك ما، مقارنة مع السنوات التي يستغرقها القضاء الهندي التقليدي، وفي السنوات الأخيرة، أُقرّت بعض المنتديات الوطنية للمستهلك العديد من الأحكام الفعالة.
- وتضع مادة العقد الهندي لعام 1872 الشروط التي توجب على طرفي العقد الالتزام القانوني بالوعود التي قدماها لبعضهما، بالإضافة إلى التدابير المتاحة أمام أحد الطرفين إذا فشل الآخر في الإيفاء بوعده، وتؤمن مادة بيع البضائع لعام 1930 بعض إجراءات الحماية للمشترين إذا لم تحقق البضائع المُشتراة الشروط والضمانات الواضحة والضمنية.
- من جهة أخرى تؤمن مادة المحصول الزراعي لعام 1937 معايير تصنيفية للسلع الزراعية ومنتجات المواشي، وتحدد الشروط التي تحكم استخدام تلك المعايير، والعمليات المطلوبة لتصنيف المنتجات الزراعية، ووسمها وتعبئتها.

ماهية قانون حماية المستهلك

قانون حماية المستهلك في تايوان

وبالنسبة لتايوان، تأثر القانون الحديث للبلاد كثيراً بأنظمة القانون المدني الأوروبية، وخصوصاً الألمانية والسويسرية منها، ويتضمن الدستور المدني في تايوان خمسة كتب؛ وهي المبادئ العامة، والواجبات، والحقوق، والعائلة، والميراث، ويؤمن الكتاب الثاني (كتاب الواجبات) القاعدة التي استقى منها المستهلكون إجراءات مسؤولية المنتجات قبل سَن قانون حماية المستهلك.

علماً أن قانون حماية المستهلك قد نُشر في الحادي عشر من يناير/كانون الثاني عام 1994، وهو يحمي بشكل نوعي مصالح وسلامة الزبائن المستخدمين للمنتجات أو الخدمات التي يقدمها التجاريون.

ماهية قانون حماية المستهلك

- ولكن حسب ما أشارت له جمعية القانون والسياسية للبلدان المطلة على المحيط الهادي وغرفة التجارة الأمريكية، انتُقد القانون في دراسة نقدية عام 1997 أفادت أنه ورغم اتفاق العديد على أن نية قانون حماية المستهلك عادلة، تجب مخاطبة مشاكله المتعددة، مثل المصطلحات المبهمة، والتحيّز لمجموعات حماية المستهلك، والدفاع عن مسؤولية التعويض، وذلك قبل أن يصبح هذا القانون تشريعاً فعالاً سيحمي المستهلكين بحقّ.

شرعة حقوق المستهلك

في 15 مارس 1962، قدم الرئيس الأمريكي جون كينيدي خطابا في الكونغرس أطر فيه الحقوق الأساسية الأربعة للمستهلك والتي أطلق عليها لاحقا شرعة حقوق المستهلك . وقامت الأمم المتحدة بتوسيعها إلى ثمانية حقوق من خلال إصدارها للمبادئ التوجيهية لحماية المستهلك، وبعد ذلك اعتمدت المنظمة الدولية للمستهلكين هذه الحقوق كميثاق وبدأ الاعتراف ب 15مارس كيوم عالمي لحقوق المستهلك.

أما تاريخياً فقبل منتصف القرن العشرين، كانت حقوق المستهلكين محدودة فيما يتعلق بالتفاعل مع المنتجات التجارية ومزوديها. وكانت الأرضية التي ينطلق المدافعون منها للدفاع عن حقوقهم ضد المنتجات المعيبة والسيئة، أو ضد أساليب الدعاية المضللة أو الخادعة محدودة.

شرعة حقوق المستهلك

بدأت حركة المستهلكين في جمع ضغوط، تهدف لزيادة حقوق الحماية القانونية ضد الممارسات التجارية الضارة. قبل نهاية الخمسينيات شرع مبدأ المسؤولية القانونية للمنتج والتي أصبح بموجبها للطرف المتضرر فقط إثبات اصابته بعد استخدام منتج ما، بدلا من تحمل عبء إثبات إهمال الشركات المصنعة.

صاغت هيلين يوينغ نيلسون شرعة حقوق المستهلك وسعت للبحث عن منفذ لنشره. وبعد انتخاب كينيدي الذي كان قد وعد ناخبيه بدعم حقوق المستهلكين، قام فريد دوتون - خريج نيلسون والمسؤول الحكومي - بطلب اقتراحات من نيلسون بشأن كيف يمكن للرئيس دعم المستهلكين، فقامت بإرسال شرعة الحقوق له. قام كينيدي بعرض تلك الحقوق في خطابه أمام الكونغرس في 15 مارس 1962. وفي ذلك الخطاب حدد الأربعة الحقوق الأساسية للمستهلكين.

الحقوق الأساسية في قوانين حماية المستهلك

1- الحق فى السلامة

التأكيد على هذا الحق يهدف إلى الدفاع عن المستهلكين ضد الإصابات الناجمة عن المنتجات ويقتضي ألا تتسبب المنتجات بأي ضرر على مستخدميها إذا كان هذا الاستخدام يتم على النحو المنصوص عليه. تم تشريع هذا الحق بشكل رسمي في عام 1972 من قبل الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة من خلال لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية . CPSCهذه المنظمة لديها ولاية قضائية على الآلاف من المنتجات التجارية والصلاحيات التي تسمح لها بوضع معايير الأداء وتتطلب اختبار المنتج وعلامات التحذير.

الحقوق الأساسية في قوانين حماية المستهلك

2- الحق في الحصول على المعلومات

هذا الحق ينص على وجوب أن توفر الشركات للمستهلكين ما يلزمهم من المعلومات المناسبة الكافية لاتخاذ قرارات شراء مدروسة وذكية. ولذا يجب أن تكون معلومات المنتج المقدمة من قبل المصنعين كاملة وصادقة و بهدف تحقيق الحماية من المعلومات المضللة في مجالات التمويل، والإعلان، ووضع العلامات والتغليف، تم حماية هذا الحق بواسطة عدة تشريعات أقرت بين 1960 و 1980.

الحقوق الأساسية في قوانين حماية المستهلك

3- الحق فى الاختيار

الحق في الاختيار الحر بين عروض المنتجات ينص على حق المستهلك في تنوع الخيارات المتاحة أمامه من شركات مختلفة ليختار ما يناسبه من بينها. اتخذت الحكومة الاتحادية العديد من الخطوات لضمان توافر بيئة صحية مفتوحة للمنافسة من خلال التشريعات بما في ذلك القيود على مفهوم الملكية من خلال قانون براءات الاختراع، ومنع الاحتكار والممارسات التجارية من خلال تشريعات مكافحة الاحتكار وخفض الأسعار اللاقانون والتلاعب.

TM

الحقوق الأساسية في قوانين حماية المستهلك

4- حق الاستماع إلى آرائه

- هذا الحق يمنح المستهلكين القدرة على رفع الشكاوى والمخاوف حول منتج ما من أجل معالجتها بكفاءة ومرونة. في حين لا توجد وكالة اتحادية أمريكية موكل لها بمهمة توفير منتدى لهذا التفاعل بين المستهلك والمنتج إلا أن هناك بعض الجهات وجدت لتساعد المستهلكين في حالة حدوث صعوبة في التواصل مع الطرف المشتكى عليه.

5- الحق في إشباع الاحتياجات الأساسية

- هذا الحق يقتضي ضرورة أن يكون للناس حق الحصول على السلع الأساسية والخدمات الأساسية وما يكفيهم من الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم المرافق العامة والمياه والصرف الصحي.

الحقوق الأساسية في قوانين حماية المستهلك

6 - الحق في التعويض

- الحق في التعويض يوفر للمستهلكين لتلقي تسوية عادلة عن المطالبات المشروعة، بما في ذلك التعويض عن التظليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية. على سبيل المثال، ينبغي أن يكون المستهلك قادرا على الذهاب إلى محكمة المستهلك لرفع شكوى ضد شركات الهاتف النقال التي وضعت رسوم خفية على الفاتورة لم تكن موضحة من قبل أو تفعيل نغمات بدون إذن المستهلك.

7 - الحق في توعية المستهلك

- الحق في تثقيف المستهلك ينص على أن يكون للمستهلك الحق في اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لممارسة الاختيارات الواعية بين السلع والخدمات، وأن يكون مُدركاً لحقوق المُستهلك الأساسية ومسؤولياته وكيفية استخدامها.

الحقوق الأساسية في قوانين حماية المستهلك

8- الحق فى بيئة صحية

- يدعو الحق الأخير لحق العيش والعمل في مكان عمل أو منزل خال من المخاطر للأجيال الحالية والمستقبلية.

أخيراً يجب الإشارة الى اليوم العالمي لحقوق المستهلك حيث اعتمدت المنظمات غير الحكومية الدولية للمستهلكين ثمانية حقوق وطرحتها في الميثاق. وفي وقت لاحق، أقرت المنظمة تاريخ خطبة كينيدي، 15 مارس، كيوم عالمي لحقوق المستهلك. وفي القانون في المملكة المتحدة في مايو 2014، عرضت حكومة المملكة المتحدة تشريعات مقترحة على البرلمان. وكان مشروع القانون باسم «قانون حقوق المستهلك»، الذي هدف لتعزيز وتطوير شروط العقد غير العادل وأحكام حماية المستهلك.

السلامة والصحة المهنية

- السلامة والصحة المهنية هي علم مهم جدا يهدف إلى حماية العاملين بالمصانع ومنشآت العمل من الحوادث المحتملة التي قد تسبب بإصابات للعامل أو وفاة وأيضاً أضرار أو تلفيات لممتلكات المنشأة.
- وهذا العلم يترسخ بعدة معايير واشتراطات يجب اتباعها للحفاظ على سلامتنا وسلامة من حولنا.. وكما يقال السلامة للجميع فيقصد هنا أنها مسؤولية الجميع وتكاتفهم ليعيشوا في بيئة عمل آمنة ومطمئنة.
- وتدخل السلامة والصحة المهنية في كل مجالات الحياة، فعند تعاملك مثلا: مع الكهرباء والأجهزة المنزلية فلا غنى عن اتباع اشتراطات السلامة العامة وكذلك يجب قرائه الكتيب الخاص في الأجهزة المراد استخدامها عند التعامل مع الكهرباء وأيضا عند القيادة بسيارتك فلن تستغني عن اتباع قواعد السلامة المرورية مثل (اللوحات الإرشادية، الزام جميع من بالمركبة بربط حزام الأمان، التقيد بـالسرعة المحددة)، فالسلامة دائما تكون (أولاً)

تاريخ قوانين السلامة والصحة المهنية

- حين بدأت الثورة الصناعية في أوروبا وانتقل الفلاحون بكثرة إلى المدن حيث الصناعة هاربين من الاستعباد الذي كانوا يوجهونه من الإقطاعيين بدأت تظهر حوادث كثيرة تؤدي إلى إصابة هؤلاء المهاجرين الذين ليست لهم معرفة بالصناعة و مخاطرها، وكانت المصانع تعج بمختلف أنواع المخاطر وكان الرأي السائد أنه إذا وقعت حادثة وكان المصاب سبباً فيها فإن صاحب العمل لا يلتزم بأية مسؤولية على الإطلاق. وحينما زادت الحوادث بشكل مفزع واصبح الكل يتحدث عنها، جرت قوانين وتشريعات تلزم اصحاب المصانع بتعويض المصابين عن الحوادث حتى لو كانوا سبباً في حدوثها. وحين أخذ أصحاب المصانع بتحسين ظروف العمل تقبلا للتعويضات التي يدفعونها للمصابين مما قلل من عدد الاصابات، الا أن نسبة الحوادث عادت مرة ثانية للارتفاع بسبب كثرة المواد العضوية والكيميائية التي أُدخلت في العمليات الصناعية والتوسع في الاعتماد على الآلة في عملية الإنتاج بالإضافة إلى سبب رئيسي آخر هو عدم معاملة الأمن الصناعي (اداريا) بالتساوي مع أهم أهداف المنشأة وهو الربح.

الخطوات القانونية للسلامة العامة

- ضرورة استخدام معدات الوقاية والسلامة الشخصية أثناء العمل وعدم الاستهانة بأهميتها.
- ضرورة توفير صندوق إسعافات أولية في مواقع العمل من أجل التعامل مع الإصابات البسيطة وبصورة سريعة.
- ضرورة حفظ المواد الكيماوية والمواد القابلة للاشتعال بعيداً عن أماكن تجمع العمال باعتبارها مصدر خطر حقيقي على المصانع والمنشآت والعاملين فيها.

الخطوات القانونية للسلامة العامة

- ضرورة تفعيل مفهوم السلامة المهنية داخل المصانع والمنشآت وذلك بإيجاد مشرف للسلامة المهنية بحيث يقوم بمتابعة متطلبات السلامة التي من شأنها أن تحد الكثير من الحوادث.
- ضرورة التركيز على رفع مدى جاهزية العاملين في المصانع والمنشآت وذلك بتنفيذ التمارين التي من شأنها إكسابهم الخبرات الكافية بكيفية الإخلاء والتعامل مع الحوادث حال وقوعها.
- ضرورة استدامة التنسيق بين أصحاب المصانع أو القائمين عليها مع جهاز الدفاع المدني للسلامة والصحة المهنية والجهات المعنية بهذا الشأن وذلك بعقد دورات للمشرفين على العمل والعاملين التي تهدف إلى توفير بيئة عمل آمنة للجميع.

الخطوات القانونية للسلامة العامة

بالإضافة لضرورة العمل على إصدار المطويات والبوسترات والملصقات بشكل دوري ومواكبة التطورات التي تطرأ على بيئة العمل في مجال السلامة العامة حيث تعتبر هذه المنشورات من الأمور الضرورية والمهمة لتثقيف العاملين ورفع الحس التوعوي لديهم وبالتالي الحد من الإصابات في بيئة العمل

الأهداف العامة التي تسعى قوانين السلامة والصحة المهنية إلى تحقيقها

1- حماية العنصر البشري من الإصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل وذلك بمنع تعرضهم للحوادث والإصابات والأمراض المهنية.

2- الحفاظ على مقومات العنصر المادي المتمثل في المنشآت وما تحتويه من أجهزة ومعدات من التلف والضياع نتيجة للحوادث.

3- توفير وتنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية التي تكفل توفير بيئة آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للعنصرين البشري والمادي.

الأهداف العامة التي تسعى قوانين السلامة والصحة المهنية إلى تحقيقها

4- تستهدف السلامة والصحة المهنية كمنهج علمي تثبيت الآمان والطمأنينة في قلوب العاملين أثناء قيامهم بأعمالهم والحد من نوبات القلق والفزع التي تنتابهم وهم يتعايشون بحكم ضروريات الحياة مع أدوات ومواد وآلات يكمن بين ثناياها الخطر الذي يهدد حياتهم وتحت ظروف غير مأمونة تعرض حياتهم بين وقت وآخر لأخطار فادحة وهكذا تكون السلامة.

الأهداف العامة التي تسعى قوانين السلامة والصحة المهنية إلى تحقيقها

- ومن السلامة في العمل، السلامة في المخازن وتتلخص في الاتي: أماكن التخزين عادة تحوى المخزون الاستراتيجي للمنشآت من مواد خام أو منتج وغيرها من أجهزة ومعدات والآلات والتي تقدر بأموال طائلة، لذلك كان لابد من تأمين تلك المخازن من أخطار الحريق أو السطو والسرقة للحفاظ على ما تحتويه، وتعتمد عملية التأمين من الحريق على منع نشوبه والاستعداد التام لمواجهته في حالة حدوثه نظراً لما تشكله الحرائق من خسائر جسيمة للمواد المخزنة القابلة للاحتراق. وحتى أنه في حالة عدم قابليتها للاحتراق فأنه يضرها التعرض للدخان أو الارتفاع في درجة الحرارة نتيجة حدوث حريق بالمواد الأخرى القابلة للاشتعال والقريبة منها، وأيضاً قد يحدث الضرر نتيجة المياه المستخدمة في عمليات مكافحة الحرائق. ويوجد ثلاثة اعتبارات واجبة الاتباع عند القيام بعملية تأمين المخازن أهمها فصل مواقع التخزين عن مواقع التصنيع، وتفادى وجود آية مصادر للاشتعال بمواقع التخزين واتخاذ التدابير الكفيلة للحد من انتشار الحريق عند وقوعه بمواقع التخزين.

طرق تحقيق السلامة المهنية

- التخطيط الفني السليم والهادف لأسس الوقاية في المنشآت.
- التشريع النابع من الحاجة إلى تنفيذ هذا التخطيط الفني.
- التنفيذ المبنى على الأسس العلمية السليمة عند عمليات الإنشاء مع توفير الأجهزة الفنية المتخصصة لضمان استمرار تنفيذ خدمات السلامة والصحة المهنية.

الجانب العملي

1-التخطيط الفني السليم والهادف لأسس الوقاية في المنشآت ليس من طرق حماية السلامة المهنية.

2- من أسباب اصدار تشريعات السلامة المهنية زيادة استخدام المواد العضوية في أوروبا.

3- قانون حماية المستهلك من فروع القانون العام.

4- من غايات قانون حماية المستهلك التأكد من مطابقة المنتج للمواصفات القياسية المعتمدة في الدولة.

روابط خارجية

عنوان الفيديو	الرابط
حماية المستهلك	https://www.youtube.com/watch?v=vNdA9fkK65c
السلامة المهنية	https://www.youtube.com/watch?v=B3g7DSC8AXc

المراجع

- القانون المدني الدكتور فواز صالح.

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

شكرا لكم